



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الحقوق

الإعتبرارات القانونية في العقود المدنية

- دراسة مقارنة -

رسالة ماجستير

رياض مصباح محمود داود الحمداني
فرع القانون الخاص / القانون المدني

إشراف

الدكتور حبيب إدريس عيسى
أستاذ القانون المدني المساعد

المستخلص

تتعلق الإعتبارات القانونية بشكل أساسي بالضوابط التي يجب أن تتماشى العملية التعاقدية معها إعمالاً لإرادة المشرع، فمن الممكن أن يتم إعتبار هذه الإرادة التي تحتوي هذه الإعتبارات القانونية في العقد مهما كانت طبيعته سواء أكان عقداً يرد على الملكية، أم كان عقداً يرد على المنافع، أم كان عقداً يرد على الأعمال المادية ضابطاً للتعاملات والحرية التعاقدية في مجال التصرف القانوني العقدي، الذي يُعد بدوره المصدر الأهم من مصادر الإلتزام، وأيضاً الأساس الأول في التعامل بجميع المجتمعات.

وبعد أن تغيرت المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، اتضحت مظاهر تدخل سلطان القانون في محتوى العقد وفقاً لإعتبارات قانونية، ومن ثَمَّ غلّبت الجانب التنظيمي للعقد على الجانب الإرادي للطرفين المتعاقدين وظهر هناك التزايد في وجود القوانين الخاصة المتعددة بما تحمله من إعتبارات قانونية فرضت سلطانها على أرض الواقع، ومن جانب آخر أدت إلى تجميد المبادئ العامة في نظرية العقد التي أصبحت بدورها غير قادرة على مُسايرة التعامُلات التعاقدية المُستجدة أو فرض الحماية والتوجيه الذي توفره القوانين الخاصة ذات الخصوصية الأمرة المُتعلقة بإرادة المشرع التي أثبتت فاعليتها من حيث المنطق، وكذلك من حيث الواقع من خلال العمل على تأطير التصرف القانوني التعاقد في إطار قانوني غايته المصلحة المجتمعية بما تحمله الإعتبارات القانونية من ضبط إقتصادي تنظيمي في حياة العقد وفقاً لإرادة المشرع التي تعلق على إرادة المتعاقدين، حيث أنه في ظل المُتغيرات الحديثة أصبح لا بد من المساس بصورة كبيرة بالمبادئ العامة في نظرية العقد التي تقوم عليها الإرادة حيث أصبح العقد حقيقة إجتماعية له مقاصده الاقتصادية الخاضعة لتوجهات قانونية من شأنها العمل على تعظيم سلطان إرادة المشرع وتقييد سلطان إرادة المتعاقدين لتأمين حماية الأفراد في التعاملات التعاقدية ولاسيما على المستوى الاقتصادي ومن

ثم إعمال الإعتبارات القانونية من خلال التدخل المباشر للمشرع بما ينظمه من قوانين خاصة أو من خلال
تحويل القاضي سلطة إستحداث الإلتزامات التعاقدية وهو التدخل غير المباشر.

Abstract

Legal regards concerns with frames which works beside contractual operation to make it for the willing of legislator.

This willing which includes these legal regards can be considered in contract whether it belongs to ownership or to utility.

It can be said that, it is the main source of obligation's sources in transaction of whole societies.

After the changes of economic, social and political data, the authority's law entered in the theme of contract according to legal regards then overed the organizational aspect on administrative aspect for both contracts sider according to legal regards.

On the other hand, It leads to stop the general principles in the contract theory which became unable to make the new contractual stipulation or suppose the direction and protection by special laws which belongs to the will of contributor which proved its functions of logic, besides the work of delying the legal behaviours in a legal frame which wants the social advantage about legal regards including the economic rules of contract.

According to new changes, it should know the general principles of contract in the contract theory which was a part of willing because the contract became a truth has its economic concepts towards law which makes the willing of contributor to safe the persons protection in contractual contract such as economic level. Added to these, it leads to cancel legal regards via direct interfene with special laws or authorize the judge to make new obligations which means indirect interfere.

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Mosul
College of Law



The Legal Considerations of Civilian Contract
- A comparative Study -

A Thesis Submitted by

Riyadh Misbah Mahmood Dawood Al-Hamdani

The Council of the Department of Special Law in College of Rights

In Partial Fulfillment of the Requirements for Degree Master in
Special Law

Civil Law

Supervised by

Asst. Prof. Dr. Habieb Idrees Iesa